العدد (2093) السنة الثامنة - الخميس (7) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مسؤولون تحت الإقامة الجبرية

كانت موافقة مجلس النواب على اعفاء مفتش وزارة الصحة من منصبه والتباطؤ في إقرار القانون الخاص بالمفتشين العموميين قد وضعت اكثر من علامة استفهام حول وضع المفتشين ودورهم في كشف الفساد المالي والاداري. وكان مجلس النواب قد أعفى في شهر اذار الماضي مفتش وزارة الصحة من مهامه ، واشارت التصريحات الصحفية الى ان أكثر من ٢٠٠ نائب وقعوا على طلب إقالة المفتش العام ، قبل ان يجري طرح القضية على رئاسة البرلمان، حيث عرضتها للتصويت، لتصدر بذلك توصية رئيس الوزراء التي تطالب باقالة المفتش العام، لإساءته الى الاطباء وسوء ادائه في عمله. وصوت المجلس بـ ٢٤٤ صوتا على توجيه كتاب لمجلس الوزراء العراقي لإعفاء مفتش وزارة الصحة من مهامه.

وزير يمنع الدخول إلى مكتب المفتش العام.. ونواب يؤكدون "انه يخاف الفضيحة"!

بغداد/ ايناس طارق - وائل نعمة

من جانبه حاول الدكتور عادل محسن تهدئة الضجة المثارة ضده، عن طريق تقديم اعتذار لوزير الصحة السابق الدكتور صالح الحسناوي، وذلك في مصالحة عشائرية تعهد فيها بالتراجع عن كلامه بكشف ملفات الفساد-حسب وصف بعد وسائل الاعلام - وعدم التعرض للحسناوي، الى جانب دفعه مبلغا ماليا كترضية حسبما قررت المصالحة العشائرية.

وكان المفتش العام عادل محسن قد أتهم في تصريح له في وقت سابق من الشهر الماضي الأطباء العراقيين بالتقاعس عن اداء واجباتهم تجاه المرضى في المستشفيات الحكومية، متهما إياهم بالإهتمام بعياداتهم الشخصية فقط".

ورغم ان محسن تراجع عن تصريحاته وقدم إعتذارا الا ان مجموعة من الأطباء نظموا تظاهرة في كربلاء دعوا فيها مجلس الوزراء العراقي الى إقالة المفتش بوزارة الصحة.

من يملك الصلاحيات ؟

من جانب آخر يزداد حمي إلقاء التهم بين الوزراء والمفتشين العامين حول من يسحب السلطات من الاخر،وفي هذا الاطار استطاعت "المدى" الحصول على كتاب رسمي موجه من قبل مكتب وزير في احدى الوزرات المهمة يؤكد فيه وبتوجيه رسمي الى كل الموظفين "عدم الدخول الى مكتب المفتش العام في الوزراة دون اخذ الموافقة من الوزير شخصيا ، والا تعد مخالفة قانونية".

"الكتاب الرسمي" يشير وبشكل لايقبل الشك الى ان الوزير "خائف" من وصول الموظفين الى مكتب المفتش العام ،ويريد بأي شكل من الاشكال منع وصول الموظف او المشتكي الى المفتش العام لان وعلى حد تعبير عددا من موظفي تلك الوزارة ربما يكونون متورطين بعدد من قضايا الفساد ولا يريدون ان تكشف.

احد الموظفين في تلك الوزارة اكد ان الكتاب عُمّم بشكل رسمي على كل اقسام الوزارة وان لا احد يجرؤ على الدخول الى مكتب المفتش العام بعد صدور الكتاب.

الموظف الذي رفض ذكر اسمه لحساسية الموضوع اشار الى ان الوزير قد اثر الجدل في اكثر من حادثة وحاول اكثر من مرة ان يحتكر كل السلطات بيده ويضيق الخناق حتى على الحريات العامة، منوهاً انه يحاول الان سحب صلاحيات المفتش العام ويقيد عمله.

بالمقابل انتقدت موظفة اخرى في الوزراة نفسها رفضت ذكر اسمها ايضا شخصية المفتش العام في الوزارة ووصفته بـ"الضعيف" و"الخائف" لانه وحسب كلامها ان القانون بجانبه وكان من المفروض ان لايسمح بتمرير هذا الكتاب وهو يجلس على مكتبه دون ان تهتز له شعرة!

يشار الى ان قانون المفتشين العموميين رقم ٥٧ لعام ٢٠٠٤ اكد في احدى فقراته امكانية المفتش العام الوصول بدون قيود الى جميع مكاتب الوزارة والى المواقع التابعة لها والتي يخضع دخولها لقيود محدودة وتلك التي يحظر دخولها، وامكانية الوصول الى العاملين في الوزارة، والاطلاع على السجلات وبيانات المعلومات والتقارير والخطط والتوقعات والامور والعقود والمذكرات والمراسلات واي مواد اخرى، بما في ذلك البيانات الالكترونية الخاصة بالوزارة.

الحلقة الضعيفة

ومن جانب اخر يتهم البعض المفتشين العموميين ويصفونهم بالحلقة الضعيفة في الوزارة، معتبرين التقارير الصادرة من هيئة النزاهة بين الحين والاخر التي تكشف عن عدد من الوزارت الفاسدة لاتلقى اي رد فعل من قبل مفتش تلك الوزارة. وكانت قد كشفت لجنة النزاهة النيابية، في وقت سابق ، أسماء الوزارات الحكومية الأكثر فساداً، مبينة أنها تحقق بملفاتها وستفاجئ الجميع بالحقائق التي ستعرضها لاحقاً.رئيس اللجنة النائب بهاء الاعرجي قال في تصريحات صحفية، إن لجنته تحقق حالياً بملفات الوزارات الاكثر فساداً وهي الصحة، التجارة، الدفاع، والرياضة والشباب، إضافة إلى أمانة بغداد. مؤكدا ان من يثبت تورطه بالفساد ستتخذ جميع الإجراءات القانونية بحقه حتى وأن كان خارج البلاد.

بالمقابل يشير النائب طلال خضير الى ان كل وزير يقوم باصدار توجيه او كتاب يتضمن منع الموظفين من مراجعة مكاتب المفتش العام في وزارته فان ذلك يعد خرقا لقوانين العمل والتشريعات الدستورية ، مؤكدا يجب محاسبة والوزير شخصياً من قبل القضاء بعد ان تتم مساءلته في لجنة النزاهة وامام جميع اعضاء مجلس النواب. خضير وهو عضو لجنة النزاهة استغرب في تصريح لـ(المدى) من قيام الوزير بتحديد صلاحيات المفتش العام والاخير يعد رقيباً على الاداء الحكومي في الوزارت ،متسائلا هل يريد الوزير بذلك الاجراء تضليل الجهات الرقابية بمنع المفتش العام من مارسة عمله ؟ وكيف يمنع الموظفين من الوصول اليه وتقديم مالديهم من معلومات تصب في مصلحة الرأي العام ؟ ولماذا يخاف هذا الوزير اذا لم يكن متورطا في قضايا فساد مالي واداري ولايريد لاحد ان يكشفها؟؟ .

النائب شدد على ان مكاتب المفتشين العامين وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ستكون له بالمرصاد، مهما حاول ان يدير الدفة لصالحه . مؤكداً سوف تقوم اللجان البرلمانية بتقييم عمل كل وزير وما قدمه للمواطنين.

فيما اكد النائب سليم عبد الله ان الوزير الذي يصدر بيانا او توجيها يمنع فيه الموظف من مراجعة مكتب المفتش العام هو دلالة على عدم ثقته بنفسه لانه شخص يخاف من ان تكشف معلومات تفضح سرقاته او حتى سوء ادارته لعمل وزارته .

تداخل السلطات

عبد الله وهو النائب عن تحالف الوسط شدد في تصريح خص به "المدى" على عدم جواز دمج صلاحيات الوزير مع الصلاحيات الممنوحة للمفتش العام ، موضحا ضرورة ان يكون المفتش العام مستقلاً في عملهِ وانتماءاته السياسية ولن يكون خاضعاً لاي ضغط من الوزير، لأنه عين الشعب ولايمكن ان يمنع من ممارسة عمله الرسمي ، مؤكدا في الوقت نفسه انه يحق لاي موظف الاتصال بمكتب المفتش العام في حالة لدية معلومات تدين عمل الفاسدين في الوزرات .

الجدير بالذكر ان عدد من موظفي المؤسسات الحكومية والوزارت لايفهمون طبيعة عمل المفتشين العامين،ويشير فريق منهم الى ان العاملين في مكاتب المفتشين العامين يحاولون ان يستغلوا السلطة التي لديهم لترهيب الموظفين ،متذرعين ان عملهم يتطلب بعض الضغوطات على العاملين في الوزرات للحصول على الوثائق .

بالمقابل يؤكد (س.م) وهو احد العاملين في مكتب المفتش العام باحدى الوزارت انه يضطر في احيان كثيرة الى استخدام لغة تميل الى التهديد مع الموظف للحصول على وثائق و مستندات ، عازيا هذا الامر الى ان الوزير يوجه الموظفين الى عدم التعاون مع مكتب المفتش العام لانه وعلى حسب قوله لايريد ان نحصل على وثائق تدينه وتكشف تقصيره في العمل .

من جانبها علقت النائبة سوزان السعد على صلاحيات مكاتب المفتشين العامين قائلة "لا يمكن لأي وزير تحديد صلاحيات المفتش العام ، لان دوره رقابي في الوزارة وحلقة مهمة جدا".

السعد وهي عضو حزب الفضيلة اكدت في اتصال مع "المدى" استعدادها لتبني هذا الموضوع من خلال عرض الكتاب الذي عممه الوزير على موظفيه بمنعهم الدخول الى المفتش العام الا بأذنه ،على مجلس النواب والنظر في مدى قانونيته . مشددة في الوقت نفسه على وجود عدد من الوزراء يعلمون بوجود مدراء عامين تدور حولهم الشبهات ، بالمقابل يستشيط غضبا من محاولة احدهم توجيه اصابع الاتهام الى موظفيه او وزارته بالفساد. السعد تسوق لنا مثالا حيا على حادثة جرت قبل فترة قصيرة حيث اشار احد احد اعضاء اللجنة في تصريحات صحفية سابقة . وأضاف النائب احمد الجبوري أن "القانون سيحدد الالية المتبعة لمكافحة الفساد الاداري والمالي في الدوائر والمؤسسات الحكومية، وسيمنح الصلاحيات للمفتشين للقيام بعملهم ضمن ضوابط مكافحة الفساد". واوضح الجبوري إن "المفتشين العامين في الوزارات يتم اختيارهم من قبل هيئة النزاهة العامة"، موضحا ان "غالبيتهم يتمتعون بالكفاءة والخبرة ومن اصحاب الاختصاص".

وفي هذا الصدد اشارت النائبة اقبال عزيز عن تيار الاحرار في تصريح لـ"المدى" الى ان قانون المفتشين العامين عرض على طاولة مجلس النواب وتمت القراءة الأولى له ،وهذا القانون بعد التصديق عليه سوف يضم قوانين ومقترحات تساهم في تقديم الحماية وفصل صلاحيات المفتش العام عن صلاحيات الوزير .

شخصية المفتش العام !

من جانبه نفى مفتش وزراة التربية وجود كتاب يمنع من خلاله وصول الموظف الى مكتبه ، مؤكدا ان هذه الحالة غير موجودة في الوزراة التي يعمل فيها .

مظفر ياسين اوضح في اتصال مع "المدى" انه وبصفته مفتشا عاما في وزارة التربية يلتمس تعاونا كبيرا مع الوزير سواء الحالي ام السابق،مشددا ان من يحاول ان يمنع دخول الموظف او الشكوى الى المفتش العام يعاقب حسب الفقرة القانونية المذكور في التشريع الخاص بقانون المفتشين العامين.

ياسين لا يغض الطرف عن بعض القيود التي تقف امام عمل المفتشين، ويؤكد وجود حالات من الاعاقة لعمل المفتشين في باقي الوزرات والمؤسسات الحكومية ، على الرغم من تأكيده وجود سلطات واسعة لمفتش العام في القانون، الا انه ايضا يعتبر تطبيق هذه الصلاحيات على ارض الواقع منوطة بشخص المفتش ، موضحا "المفتش القادر على اداء عمله على اتم وجه يستطيع ان يتمتع بكل الصلاحيات المخولة له وفق القانون".

من جانب اخر يشير الى ان القانون الخاص بالمفتشين العامين هو الآن مطروح أمام أنظار مجلس النواب ، مؤكدا ان المفتشين العامين شكلوا لجنة من عدد منهم لاعطاء آرائهم ووضع الملاحظات،مرحبا في الوقت نفسه بالقانون الجديد سواء كان لتثبيت الصلاحيات القديمة أم إضافة صلاحيات أخرى، نافيا علمه بالحديث عن وجود بعض الضغوطات تمارس من قبل الحكومة لايقاف ترشيع قانون المفتشين العامين.

تشريع جديد

بالمقابل يعتبر فريق اخر من الموظفين الحكوميين ان هناك سوء فهم في عمل مكاتب المفتشين العامين وربما يتصرف البعض منهم بصورة فردية، حيث يقول سرمد حامد موظف في احدى الوزارات السيادية الى ان الاجتهادات من قبل موظفي مكتب المفتش العام تعود الى الاخطاء الموجودة في القانون.

من جانبها أستضافت لجنة النزاهة في مجلس النواب ،المفتشين العامين في الوزارات لعقد ورشة خاصة بقانونهم. اللجنة كشفت في حينها انها تلاحظ انخفاضا في مستوى اداء وعمل المفتشين خلال الاعوام الماضية ، معتبرة السبب هو عدم إقرار القانون الخاص بعملهم من قبل المجلس السابق.

يشار إلى أن القانون الجديد الخاص بالمفتشين العامين الذي قرأ من قبل مجلس النواب قراءة اولى ويحتاج الى تعديل في بعض فقراته حسب وصف النزاهة البرلمانية و نواب آخرين. من جهتها كشفت عالية نصيف عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب في تصريحات سابقة لـ"المدى" أن هناك ضغوطا سياسية دفعت باتجاه عدم تشريع مجلس النواب القوانين الرقابية الثلاثة".

وأضافت نصيف أن لجنة النزاهة في مجلس النواب قررت المضي قدما في تشريع القوانين الرقابية الثلاث وهي، قانون هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وقانون المفتشين العامين". موضحة بالقول إن اللجنة بعثت كتابا إلى وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب، أكدت فيه أنها ستمضي بتشريع هذه القوانين، وطلبت من الحكومة أن تبدي ملاحظاتها على هذه القوانين على أن تقدم للمجلس في القراءة الثانية لكل منها". وأضافت أن هناك توجها لإيقاف العمل بالمادة التي تمنح الوزير ورئيس الوزراء صلاحية عدم إحالة الموظف إلى القضاء بدون موافقتهما".

ديوان الرقابة المالية هو الأفضل !

فيما اعترض الخبير القانوني طارق حرب على اقرار قانون جديد للمفتشين العامين مرجحا كفة قانون ديوان الرقابة المالية على غيره.

حرب وفي حديث مع "المدى" اشار في ما يتعلق بصدور اوامر ادارية من قبل بعض الوزراء بمنع مرور الموظفين الى المفتشين، الى ان اي موظف أو أي شخص يعرف جريمة باي شكل كانت "قتل ،سرقة ،فساد مالي واداري ،اذا لم يقم بالإخبار عنها فان القانون يعاقبه بنفس عقوبة القائم بالجرم ، موضحا "ان صدور امر من جهة معينة تمنع الموظف بالاخبار يستطيع ان يبلغ جهات اخرى، فبإمكان الموظف ان يبلغ هيئة النزاهة".

حرب اكد ان البرلمان يرغب في إلغاء القانون القديم رقم ٥٩ ووضع قانون جديد ينظم عمل المفتشين العامين ، منتقدا في الوقت نفسه دور هيئة النزاهة ودائرة المفتش العام والتي حسب وصفه لم تقم بواجبها ، بل الدور الكبير هو لديوان الرقابة المالية ، التي وحسب وصفه كشفت ٩٩٪ من الحسابات وعمليات الفساد المالي التي تظهر في الحسابات الختامية التي تدققها الرقابة المالية، لكنه يعتبر الأخيرة تعمل بالظل ولا يسلط عليها الإعلام الضوء، فيما بالمقابل تسلط على المفتشين العامين والنزاهة وهي لاتقم بادوار كبيرة في القضاء على الفساد المالي مقابل اعمال ديوان الرقابة.

حرب طالب بتعديل قانون الرقابة المالية ، معتبرا وجود المفتش العام هو لاستحداث منصب وكيل وزير وعدد من الموظفين ورواتب وامتيازات ، بالاضافة الى حلقة المحاصصة التي تحيط بمكاتب المفتش العام ، ويؤكد ان هيئة النزاهة تشكف كل شهر أو شهرين عددا من الوزارات التي تتصدر قائمة اكثر الوزرات فسادا ، وبالمقابل لايحرك المفتش العام في تلك الوزراة ساكنا ويبقى الامر على ماعليه، حتى تصدر في الشهر التالي قائمة تضم الوزارة نفسها وأيضاً المفتش لا يتحرك ، حتى الشهر الثالث والرابع.

حرب يعتقد ان المفتش العام يجب ان يتميز بمواصفات قانونية وادارية وامنية ، فهو يحتاج الى معرفة كبيرة بالامور الادارية ، وخبرة اكبر بالحاسابت وتدقيقها ، فضلا عن الحس الامني لانه اشبه بضابط امن ، معتقدا ان هذه المواصفات لا تنطبق على المفتشين الحاليين ، مشيرا الى اننا نحتاج الى خبراء متمرسين في عملهم لمعالجة قضايا كبيرة وخطرة مثل قضايا الفساد المالي والاداري.

وحول تعيين المفتشين العامين والجهة المخولة بتعيينهم ، اكد حرب ان اصحاب الدرجات الخاصة ومن ضمنهم المفتشين يجب ان يرشحوا من قبل رئيس الحكومة وتتم الموافقة عليهم من قبل البرلمان، مطالبا نشر القانون الجديد الخاص بالمفتشين والذي لم يصادق عليه بعد تعميمه على وسائل الاعلام للاطلاع عليه.

يذكر ان الامانة العامة لمجلس الوزراء أصدرت في عام ٢٠٠٨ قراراً يقضي باعفاء المفتشين العموميين في وزارات الثقافة والخارجية والزراعة والموارد المائية والشباب، فضلا عن الوقف السني ،بسبب ماعدته عدم كفاءتهم في العمل.

قاسم الاعرجي

سليم الجبوري

طلال خضير

سوزان السعد

خالد الاسدي

قانونيون: تشريع ديوان الرقابة المالية أفضل من قانون المفتشين

من الموظفين يتابعون كل ما يحدث في الوزارة ،لكن هناك صلاحيات ممنوحة للوزير هي نفسها ممنوحة للمفتش العام ، مايؤدي الى حدوث تداخل باتخاذ القرارات بين الاثنين. مشددا في الوقت نفسه على ضرورة فصل مهام المفتش العام عن الوزير لتفسح المجال امامه لممارسة اعماله بكل حرية وبدون اي ضغوط .

الاسدي حذر من قيام بعض الوزراء بمنع الموظفين من الدخول الى مكتب المفتش العام لاخباره عن اي حالة فساد ، موضحا "لا يحق للوزير إصدار تعليمات تتعلق بالمنع الاداري والقانوني لإخافة الموظف.

مفتش التربية: التمتع بالصلاحيات تعود لشخصية المفتش!

برلمانيون: ضرورة فك الاشتباك بين صلاحيات الوزير والمفتش العام

اعضاء البرلمان الى احد الوزراء بان المدير العام الفلاني الذي يعمل بوزارتك غير نزيه، على اثرها امتعض الوزير ودافع عنه دفاعا شديدا على الرغم من وجود وثائق كشفت امام الوزير تدين ذلك المدير .

من جانب اخر تشير السعد الى ان في بعض الاحيان يلجأ الوزير الى تقييد حركة المفتش العام والموظفين لتجنب فضح اشخاص معينين يعملون في وزارته وهو على علم ودراية كاملة بملفات فسادهم التي يحتفظ بها لوقت المناسب ويفضحها حين يلتزم الامر . مطالبة في الوقت نفسه كل وزير يخاف كشف تقصيره في اداء عمله بالتنحي عن منصبه وفسح المجال لغيره.

القانون مع المفتش العام

الجدير بالذكر ان قانون ٥٧ الخاص بالمفتشين العامين أكد في فقراته إمكانية المفتش العام فحص ومراجعة جميع سجلات الوزارة وكل ما تقوم به من نشاط بغية ضمان النزاهة والشفافية والكفاءة في عملياتها، وبغية توفير المعلومات لاتخاذ القرارات، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة المتعلقة بتحسين برامج الوزارة وسياساتها واجراءاتها. والمراجعة والتدقيق على عمليات الوزارة ومهامها من منظور حسن وتدبير المصروفات وكفاءة وفعالية الاداء، والمراجعة على اي من انظمة الوزارة بغية قياس الاداء. بالاضافة الى تلقي الشكاوى المتعلقة باعمال الغش والتبذير واساءة استخدام السلطة وسوء التدبير التي تؤثر على مصالح الوزارة، وتقييم فحواها واتخاذ الاجراءات المعتادة بشأنها، وإحالة الشكاوى الى سلطات التحقيق المناسبة، وتوفير سبل السيطرة على الجودة، بما في ذلك مراعاة عدم التأخير عند الرد على الشكاوى وتوخي الاستقلالية في الرد عليها وعدم اغفال اي من التفاصيل الواردة فيها. فضلا عن تلقي الشكاوى من اي مصدر والتحقيق فيها، او المبادرة بالتحقيق في اعمال يزعم انها تنطوي على غش او تبذير او اساءة تصرف او عدم كفاءة، والمبادرة بالتحقيق كذلك في جوانب النقص في تشغيل المنشات وصيانتها. والاحتفاظ بمعلومات عن تكاليف عمليات التحقيق والتعاون مع الجهات الادارية والنيابية المناسبة من اجل استرداد تلك التكاليف من الهيئات غير الحكومية التي يثبت انها مارست عمدا سلوكا ينطوي على اساءة التصرف.

من جانبه يعتبر النائب قاسم الاعرجي الوزير الذي يغطي او يمنع الكشف عن قضايا الفساد في وزارته مشاركا في الجريمة .

الاعرجي وهو النائب عن التحالف الوطني يؤكد ان الوزير الخائف من كشف ملفات الفساد المالي والاداري ويمنع بتوجيهاته مراجعة الموظف في وزارته مكتب المفتش العام، هو شريك بكل ما يحدث من فساد وسرقة وهدر للمال العام.

من جانب اخر اشار النائب خالد الاسدي الى وجود تداخل بين صلاحيات الوزير والمفتش العام في الوزارة نفسها.

الاسدي وهو نائب دولة القانون اكد في اتصال مع "المدى" ان دوائر للمفتش العام في كل وزارة لديها مجموعة كاملة